



HEAD OFFICE  
Sana'a

المركز الرئيسي  
صنعاء

Sana'a.....

قطاع الرقابة على البنوك  
مكتب الوكيل

NO:.....

التاريخ ٢٠٠٨/٠١/٢٩ م

الرقم: ٧٧٢٤

## منشور دوري رقم ( ٢ ) لعام ٢٠٠٨ م

المحترمين

الأخوة / شركات الصرافة  
بعد التحية :

### الموضوع :- تعيين محاسبين قانونيين معتمدين

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه واستنادا إلى القرار الجمهوري رقم (١٥) لسنة ١٩٩٦ م ، بتعديل القرار الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٥ م بشأن أعمال الصرافة عليكم العمل بموجب هذا المنشور :  
أولاً : الغرض من المنشور : التأكد من أن شركات الصرافة تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية والتأكد من مدى دقة البيانات المقدمة للبنك المركزي والتقيد بقانون الصرافة ، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بالإضافة إلى التقيد بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣ م بشأن مكافحة غسيل الأموال والقوانين الأخرى ذات العلاقة .

ثانياً : نطاق المنشور : يطبق هذا المنشور على كافة شركات الصرافة المرخصة في الجمهورية اليمنية .  
ثالثاً : المتطلبات : على شركات الصرافة الالتزام بما يلي :

١- تعيين محاسب قانوني معتمد لمراجعة وتدقيق حساباتهم الختامية والمصادقة عليها .

٢- إشعار البنك المركزي باسم المحاسب القانوني الذي تنوي شركة الصرافة التعاقد معه وموافاة البنك المركزي بنسخة من العقد وخطاب القبول من المدقق الخارجي .

٣- أن تقدم الشركة إلى البنك المركزي في خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية نسخة من ميزانيتها السنوية المصادقة عليها من المحاسب القانوني وبعده أقصى ٣٠ إبريل من كل عام .

رابعاً : ستعامل جميع المعلومات الواردة في المركز المالي وقائمة حسابات الأرباح والخسائر بسرية تامة بين البنك المركزي وجميع هذه الشركات .

خامساً : إن البنك المركزي يهيب بجميع الأخوة مالكي شركات الصرافة الالتزام بمحتوى هذا التعميم لما فيه الصالح العام .

وتقبلوا تحياتنا ،،،

محمد صالح اللاعي

وكيل المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك